



دولة فلسطين
مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩ / ١٨ / م.و.م) لعام ٢٠٢٠م
تعديل تعليمات صافي القياس والرسوم المتعلقة بها

بناء على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م وتعديلاته؛
وعلى قرار بقانون الكهرباء العام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩م وتعديلاته؛
وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٨/٢٤/م.و.ر.ح) لعام ٢٠١٥م؛
وقرار مجلس الوزراء رقم (٧٧/٠٣/م.و.ر.ح) لعام ٢٠١٥م؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ (٠١/٠٦/٢٠٢٠م) ما يلي:

المادة الأولى

المصادقة على تعديل تعليمات صافي القياس والرسوم المتعلقة بها حسب المرفق بهذا القرار، والمصادق عليها
بختام الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

المادة الثانية

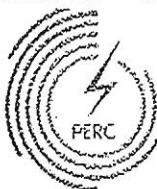
يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة الثالثة

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2020/06/01م.





مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني
PALESTINIAN ELECTRICITY REGULATORY COUNCIL



مشروع قرار تعديل تعليمات صافي القياس والرسوم المتعلقة بها

مادة (1)

يضاف إلى المادة (2) من تعليمات صافي القياس المقرة في قرار مجلس الوزراء رقم (3/17/77/03) لسنة 2015 التعريف التالي:

الطاقة المصدرة: هي الطاقة التي يتم قياس كميتها بواسطة عدد التصدير، وتمثل كمية الطاقة التي أنتجها مشروع الطاقة المتجددة ولم يستهلكها المشترك وتم تزويده شبكة الموزع بها.

مادة (2)

يتم تعديل الفقرة الثانية في المادة (4) من تعليمات صافي القياس المقرة في قرار مجلس الوزراء رقم (3/17/77/03) لسنة 2015 تكون كما يلي:

أ. يقوم الموزع بخصم 10% من كمية الطاقة المصدرة إلى شبكة الكهرباء، أما في مشاريع العبور التي تطبق المادة (3) بند (ب) من التعليمات المذكورة فيقوم الموزع بخصم 12% من الطاقة المصدرة/الم المنتجة إلى شبكة الكهرباء.

ب. في حال كانت كمية الطاقة المستهلكة أكبر من الطاقة المصدرة بعد الخصم، يقوم المستهلك شهرياً بتسديد صافي كمية الطاقة الكهربائية المترتبة عليه.

ت. في حال كانت كمية الطاقة المستهلكة أقل من الطاقة المصدرة بعد الخصم، يقوم الموزع بتدوير صافي رصيد الطاقة الكهربائية إلى حساب الشهر الذي يليه.

ث. يتم عمل تسوية مالية في نهاية السنة الانتاجية للمشروع (المنتهية في 31 آذار) بحيث يتم تدوير رصيد المشترك خلال السنة الانتاجية فقط.

مادة (3)

يسري التعديل على المشاريع الجديدة فقط، مع الحفاظ على عقود المشاريع الموقعة قبل هذا التعديل، وذلك بهدف عدم تأثير المشاريع السابقة مالياً.

ماد(4)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

ماد(5)

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

